

وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٥/٤ المنعقدة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥ م .
وإلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٦/٥ المنعقدة بتاريخ ٦/٢/١٩٩٦ م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٤٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها
النص الآتي :

مادة (١٤٥) :

« يجوز منح الموظف العماني اجازة خاصة براتب كامل مدة خمسة عشر يوماً لمرافقة
مريض للعلاج بالخارج ، فإذا تجاوز العلاج تلك المدة ، فلرئيس الوحدة مد هذه
الاجازة لمدة لا تزيد على (٣٠) يوماً أخرى .

فإذا زادت المدة على ذلك ، احتسبت المدة الزائدة اجازة اعتيادية ان كان للموظف
رصيد منها وإلا اعتبرت اجازة بدون راتب .

وعلى الموظف أن يقدم شهادة مصدقاً عليها من الجهات المختصة تثبت أن المدة
الزائدة على الاجازة الممنوحة له قد قضيت في مرافقة المريض .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ٤ من ذي القعدة ١٤١٦ هـ
الموافق : ٢٤ من مارس ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٢)
الصادرة في ١/٤/١٩٩٦ م

قرار رقم ٩٦/٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الخدمة المدنية

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .
وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢
وتعديلاتها .

وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٩٥/٣) المنعقدة بتاريخ ٦/٢/١٩٩٥ م ، ورقم
(٩٥/٤) المنعقدة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥ م .

وإلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (٩٦/٢) المنعقدة بتاريخ ١/٩/١٩٩٦ م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المواد (١٤٢) ، (١٤٤) ، (١٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها النصوص الآتية :

مادة (١٤٢) :

تمنح الموظفة إجازة خاصة لتغطية فترة ما قبل وبعد الولادة مدتها (٣٠) يوماً براتب كامل ، فاذا تغيبت عن العمل بعد انتهاء تلك الإجازة بسبب مرض ناتج عن الحمل أو الولادة يثبت بموجب شهادة صادرة من الجهة الطبية المختصة ، تعتبر فترة الغياب إجازة مرضية خاضعة للأحكام المنظمة للأجازات المرضية . وعلى الموظفة التي منحت إجازة للولادة تقديم ما يثبت ذلك . ولا يجوز للموظفة الحصول على إجازة إعتيادية إن كان لها رصيد منها إلا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ عودتها إلى العمل بعد إنقضاء إجازة الولادة الممنوحة لها ، إلا إذا رأى رئيس الوحدة المعنية أن مصلحة العمل لا تتعارض مع ذلك .

مادة (١٤٤) :

« يجوز منح الموظفة العمانية بناءً على طلبها إجازة بدون راتب لمدة لا تزيد على سنة واحدة لرعاية طفلها تبدأ عقب إنتهاء إجازة الولادة مباشرة أو خلال ستين يوماً من تاريخ انتهائها . »

مادة (١٤٦) :

« تستحق الموظفة العمانية إجازة خاصة بدون راتب لمدة أقصاها سنتين لمرافقة زوجها الموظف بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) إذا أوفد للخارج لمدة لا تقل عن ستة شهور سواءً في بعثة أو منحة دراسية أو تدريبية أو إجازة دراسية وإذا نقل أو انتدب أو أعير خارج السلطنة . ويسري هذا الحكم أيضا على الموظف العماني لمرافقة زوجته .

مادة (٢) : تلغى المادة (١٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها .

مادة (٣) : تلغى الفقرة (هـ) من المادة (١٣٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها .

مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ٢٥ من ذي القعدة ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٤ من ابريل ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٤)
الصادرة في ١٩٩٦/٥/٤ م

قرار رقم ٩٦/٦

بشأن منح بدل طبيعة عمل لشاغلي
وظيفة مفتش عمل أو مفتش أمن صناعي بوزارة
الشؤون الاجتماعية والعمل

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .
وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢
وتعديلاتها .
وإلى كتاب وزارة المالية رقم (م ز ت / ١١٥ / ٨٤٥) بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٥ م .
وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٩٦/١) المنعقدة بتاريخ ٩/٣/١٩٩٦ م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يمنح كل من يشغل وظيفة مفتش عمل أو وظيفة مفتش أمن صناعي بوزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل بدل طبيعة عمل قدره (٣٠) ريالاً عمانياً شهرياً .
مادة (٢) : يوقف صرف هذا البديل في الحالات التالية :
أ - عند النقل أو الندب إلى وظيفة أخرى .
ب - عن أيام الغياب بدون راتب .
ج - عن أيام الاجازات اياً كان نوعها باستثناء الاجازة الطارئة والاجازة المرضية التي
لاتزيد مدتها على سبعة أيام .
مادة (٣) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة
المدنية تحت رقم (اثنين وخمسين) بدل طبيعة عمل لشاغلي وظيفة مفتش عمل أو مفتش
أمن صناعي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ١٩ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ

الموافق : ٧ من مايو ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٥)
الصادرة في ١٩٩٦/٥/١٥ م